

الحيازة الزراعية وآثارها في مجتمع الهلال الخصيب

في عصر الممالك القديمة

(٣٠٠٠ - ٥٣٥ ق.م)

د. علي أبو عساف

المديرية العامة للآثار والمتاحف بدمشق

تمهيد :

... نقرأ في قوائم الملوك السومرية - الاكدية أسماء ملوك وزعوا على سلالات حكمت مددا طويلة أو قصيرة في مدن كثيرة : مثل كيش والوركاء ، ولجش ، وأور ، وماري . ولا ترتبط بدايات هذه المدد بحدث يسعفنا في تحديدها . كما أن سني حكم بعض الملوك كثيرة تتجاوز الرقم المعقول .

وبالاعتماد على الآثار أمكن تحديد زمن حكم هذه السلالات من عام ٢٩٠٠ - ٢٤٠٠ ق.م ، وأطلق الباحثون الاجانب على هذه المدة الزمنية اسم (Early Dynastic) الذي ترجم الى العربية (عصر فجر السلالات) وأفضل أن أسميه (عصر نشوء الممالك) الذي فيه تأسست ممالك سومرية واكدية وحدها شروكين الاكدي نحو عام ٢٣٥٠ ق.م وأسس أول مملكة قوية في المنطقة شملت الجناح الشرقي لبلاد الهلال الخصيب ، والمناطق الشمالية لجناحه الغربي وعاشت حتى عام ٢١٥٠ ق.م . حين تفككت البلاد وتجزأت وعادت الى ممالك حكم فيها شيوخ القبائل الكنعانية والامورية حتى عام ١٢٠٠ ق.م . كما حكمت في يدايتها (٢١٥٠ - ١٩٠٠ ق.م) سلالة أور الثالثة السومرية . وخلال الالف عام هذه كانت الممالك تتخاصم وتتصالح وتحالف مع القوى الخارجية بعضها ضد بعضها الآخر ، ولم تتوحد .

ومن عام ١٢٠٠ الى ٥٣٥ ق.م ، ساد الآراميون والآشوريون في بلاد الهلال الخصيب ، وهيمنت المملكة الآشورية على المشرق العربي بأكمله تقريبا . ويلاحظ

« ملكية الأرض واثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي » لجنة كتابة تاريخ

العرب بجامعة دمشق سنة ٢٨ - ١٩٨٨/١١/٣٠ .

دراسات تاريخية ، ٣٥ و ٣٦ ، حزيران ١٩٩٠ .

الباحث في حضارة المشرق العربي خلال هذه العصور الاربعة ، أن النصوص والوثائق التاريخية وفيرة ، وأن النصوص التي تخص موضوعنا قليلة جدا . ومع ذلك علينا أن ننطلق من بعض النصوص التي تتضمن معلومات مباشرة أو غير مباشرة توضح جانباً من جوانب حياة الارض .

اولا - انماط الحياة :

أ - في عصر نشوء الممالك :

عثر بمدينة شورباك (موقع فارة الى الجنوب من بابل) على وثائق هي صكوك بيع أراضي نقشت كلماتها في الحجر ولم تسطر على الطين . ويبدو أن صكوك بيع الأراضي هامة حتى كتبت على الحجر الذي يصمد لعاديات الزمن أكثر من الطين . تعود الوثائق الى القرن السادس والعشرين ق.م (٢٦٠٠ ق.م) . وقد كتبت بالاكديّة ، وتنبئنا بأن الشاري لم يكن شخصاً ، بل أسرة أو فخداً من عشيرة . ولم تكن الوثائق محفوظة في دار محفوظات رسمية بل عثر عليها مبعثرة بين البيوت . اذن ترينا هذه الوثائق امرين هامين هما : المالكون أسرة أو فخذ من عشيرة وأن الصكوك بيد أصحابها . وهذه الحالة ملفتة للنظر ، وقد ينشأ عنها نزاع بين افراد الأسرة أو العشيرة على توزيع العمل ، أو توزيع الانتاج ، واستثمار الارض . والواقع أن حياة الارض لم تكن مقصورة على الاسر والافخاذ ، بل حاز الافراد على الارض كما حاز عليها المعبد وادارة المملكة . وتبين ذلك من الوثائق التي عثر عليها في معابد المدن السومرية ، وخاصة في معبد مدينة لجش، التي تشير الى أنه كانت للمعبد حقول يعمل فيها العبيد بأجر زهيد، أو في مقابل قوت يومهم . أما الآثار التي خلفتها ملكية المعبد للارض في المجتمع ، فيرويها لنا الملك السومري أوروك اجينا ملك لجش الذي كان حاكماً في نحو عام ٢٣٥٥ ق.م، وحصل على لقب مصلح اجتماعي .

لقد أدت حياة المعبد لحقول زراعية الى ثراء كهنته ومعاونيهم ، مثل الكتبة والمراقبين والخزائين على حساب المعبد والعبيد ، الذين كانوا يعملون في الارض . وقد استغل الكهنة والاداريون جهد العمال الزراعيين والعبيد ، وخانوا الامانة فتصرفوا بالمواد التي قدمت للمعبد وخزنت فيه ، وحرموا ذوي الحقوق من حقهم في الانتاج . ولا شك أن هذه الاوضاع غير الطبيعية والشاذة خلقت جوا متوتراً بين الكادحين والمستغلين ، وعمقت الفجوة بين الطبقات . وطبقاً لما ورد في وثيقة أوروك اجينا سادت المجتمع السومري في لجش طبقة السادة أو الاشراف أو الاعيان ، وعلى رأسها الحاكم، يليها المراقبون أو المفتشون الذين حصلوا من المزارعين على النصيب الاوفر من انتاجهم، وقدموه للحاكم وحاشيته .

ولم يكتف الحاكم بنصيبه من انتاج المزارعين ، بل أخذ نصيبا اضافيا من حصة المعبد ، الذي لعب كهنته دورا خسيسا مثل دور الحاكم وحاشيته ، فاضطهدوا السكان والاتباع ، وأخذوا مكافآت مجزية على الحفلات الدينية ، وكادت الكارثة تحل في البلاد من جراء هذه الاوضاع ، ومن جراء تسلط الاغنياء ورجال الحاشية على الناس ، فأتى أوروك اجينا ليصلح الاوضاع ، ويعيدها الى ما كانت عليه في السابق . وهذه العبارة الاخيرة (اعادة الاوضاع الى سابق عهدها) تبين لنا أن المعبد كانت له ملكية ، وله املاك يديرها الكهنة واعوانهم . والحاكم له املاك تديرها الحاشية . ولم يكن نصيب هؤلاء من الفلال بأحسن من نصيب الكادحين ، بدليل أن أوروك اجينا قد ألغى الرقابة عليهم ورفع عنهم سياط المراقبين ، واكتفى منهم بنصيب المعبد ، ولم يسمح للكهنة بتقاضي اجور على أعمالهم الدينية ، كما لم يسمح لكبار الموظفين بأخذ اتاوة .

ويبدو من هذا كله ، ومن التدقيق في وثيقة أوروك اجينا اياها ، أن ثورة فلاحية قامت في البلاد قادها أوروك اجينا ، قضت على نفوذ وتسلط الفئات التي ذكرت ، وسوت بينهم وبين الناس اذا جاز التعبير (١) .

وخلاصة القول أن حيازة الارض خلال عصر نشوء الممالك ٢٩٠٠ - ٢٣٥٠ ق.م. كانت للمعبد والحكام والاسر وبعض الافراد (٢) .

ب - العصر الاكدي (٢٣٥٠ - ٢١٥٠) :

وبعد هذا العرض لحيازة الارض خلال عصر نشوء الممالك ، ننتقل الى العصر الاكدي (٢٣٥٠ - ٢١٥٠ ق.م) لنرى ما آل اليه الحال خلاله . وأول ما نلاحظه في هذا الصدد ، أن الملوك الاكديين قد ابتدعوا نظام الاقطاع . أي أن الملك الاكدي كافأ أعوانه المخلصين بمنحهم أرضا زراعية ، أو رعوية ، يتصرفون بها كما يشاؤون . وكان لهم الحق في استثمار اقطاعاتهم مباشرة بوساطة العبيد ، أو بوساطة الناس الذين يأترون بأمرهم أو تأجيرها . وفي كلا الحالتين تدفع حصة الملك من الانتاج .

لقد تغير أسلوب حيازة الارض في هذا العصر اذا . وعن طبيعة هذا التغير تحدثنا الكتابة المنقوشة على مسلة الملك ماينشتوزو (٢٢٧٥ - ٢٢٢٦ ق.م) (٣) التي تروي أن الملك قد ابتاع أراضي واسعة ، تقدر مساحتها بنحو ٣٣٠ هكتارا ، بقطار من الفضة ، وهي أربعة حقول كانت تخص ٩٨ مالكا ، ثم وزعت على ٤٩ مستفيدا جديدا ، كان من بينهم أحد أحفاد الملك ، وأولاد حكام مدن سابقين ، نقلوا من محل اقامتهم الاصلي الى محلات اقامة جديدة في الاجزاء الشمالية من المملكة . لقد احتفظ الملك بالملكية ، وسمح للمستفيدين باستغلالها كما يشاؤون .

وفي هذا النقش دليل على حق الافراد في تملك الارض وحيازتها ، وبرهان على أن حق الملك في استملاك الارض - ان صح التعبير - لا اعتراض عليه. ولا شك بأن في هذا النص أيضا البرهان على ثراء الملك. وإذا رأينا في النص صورة جديدة لحيازة الاراضي، تنقصنا المعلومات الوثيقة الاكيدة عن نتائج هذه الحيازة . ومع ذلك فهي تتيح لنا أن نستنتج بأن الملك لم يصادر الارضي ، بل اشتراها ، يضعها تحت تصرف حفيده ، وتصرف أبناء حكام المدن السابقين . فهؤلاء لهم حق التملك . وقد لا نكون مخطئين اذا قلنا ان هذه الصفة كانت منتشرة في جميع مناطق الهلال الخصيب ، أو على الاقل في المناطق التي خضعت للاكديين .

وحين نفترض ذلك ، نعتمد على بعض النصوص الايبلولية (العبلوية) التي تفيد بأن عددا كبيرا من السكان كان يعمل في الزراعة ويعتمد عليها في معاشه . وفي أحد النصوص نجد توزيعا للمساحات المزروعة في مدينة (عبالا) على النحو التالي : ٦٧٪ من أصل ٢٢٩.٠٠ هكتار خصص للعاملين في الارض ، و ٩٪ للموظفين و ٩٪ للشيوخ ، ونحو ٢٪ لنجاري القصر ، و ٤٪ للذين حول المدينة ، و ٧٪ لمراقبي الانتاج . ويتبين من هذا النص ، أن الادارة كانت تتحكم في توزيع الايرادات الزراعية ، وأن رقابتها عليها كانت شديدة وفعالة ، وأن الاسرة الحاكمة مستثناة من هذا التوزيع .

وإذا ما أخذنا هذه الظاهرة بعين الاعتبار ، لقلنا ان أملاك الاسرة الحاكمة الزراعية مفصولة عن أملاك المملكة العامة ، ولها ادارة خاصة .

وفي نص آخر ذكر أن ٤٣٠.٠٠ هكتار كانت من نصيب الاسرة الحاكمة . وهذا يعني أن مساحة أراضي الاسرة الحاكمة هي ضعف مساحة أراضي مدينة ايبلا (عبالا) كلها تقريبا (٤) .

والواقع أن ادارة مملكة (عبالا) لم تكن لتدير كل الحقول الزراعية في المملكة ، ولم تكن لتتحكم بجميع السكان . فالقرى كانت لها ادارات أو سلطات خاصة ، وعليها التزامات نحو القصر ، كانت عبارة عن حصة من انتاجها تدفع للقصر ، وربما كانت ضريبة تحدد من قبل موظفي القصر ، ويستفيد منها العاملون فيه . وفي الحقيقة ان الوثيقة اياها ، تذكر أن مساحة كذا من الاراضي المزروعة أشجارا مثمرة ، أو عنباً في القرية كذا ، تخصص للموظفين فلان وفلان . والواقع أنه ليس من الضروري أن يكون هؤلاء الموظفون مقيمين في القصر ، بل قد يكونوا في القرى والارياف .

ومهما يكن الامر فان خصائص عدة يمكن أن تستبين من هذه النصوص :

١ - تمتلك أسرة الملك أرضا زراعية خاصة تؤجرها ، أو تستخدم فيها العبيد والاسرى ، أو الفلاحين ، في مقابل حصة من الانتاج .

٢ - يمتلك الفلاحون المقيمون في العاصمة ثلثي المساحات المزروعة ، في حين يوزع الثلث الباقي على فئة من الموظفين والشيوخ ونجاري القصر ، والمقيمين حول المدينة ومراقبي الانتاج .

٣ - الاراضي في الارياف ملك للمزارعين وعليهم دفع ضريبة للموظفين .

والحق ان هذه الامور هي امور مشتركة بين (ابلا واكد) ، وتؤكد ما قلناه في ان ملكية الاراضي متشابهة بين جناحي بلاد الهلال الخصيب ، وتعكس صورة طبقات المجتمع في الالف الثالث ق.م .

ت - عصر الممالك السومرية الاكدية :

بعد سقوط مملكتي عبلا واكد استقلت بعض الاسر السومرية الحاكمة في الوركاء واور ولجش خلال الحقبة من ٢١٥٠ - ١٩٠٠ ق.م . وخلال هذه الحقبة لم تتغير الاحوال ولم تتبدل ، الا في المدن السومرية ، حيث عادت للمعبد وللحكام ملكياتهم ، او على الاصح حيث حافظ المعبد والقصر على املاكها ، حتى خلال حكم الملوك الاكديين .

وقبل ان نقارن بين نوعية الحياة الزراعية عند السومريين والاكديين ، لا بد من ان نورد هذه الملاحظة التي لاحظها الباحثون في الحضارة السومرية منذ زمن : لقد خلت وثائق المحاكم السومرية التي تعود الى عصر سلالة اور الثالثة (٢١٥٠ - ١٩٠٠ ق.م) من اية اشارة لنزاع على شراء وبيع الارض وانطلاقا من هذه الحقيقة يظن كثير من الباحثين ان الارض في سومر كانت ملكا للمعبد والملك ، وتؤجر للافراد ، وهذا ما ايداه الملك اوروك ايجينا كما اسلفنا . ومما يعزز وجهة النظر هذه انه اكتشفت في مدينة اسين بين بابل والوركاء صكوك بيع وشراء حقول بعد عهد الملك اورنينورتا ١٩٢٣ - ١٨٩٦ ق.م . وغياب السومريين عن المسرح السياسي الى الابد .

من كل ما تقدم نستنتج ان ملكية الارض عند السومريين كانت للمعبد والملك ، وعند الاكديين للملك والسلطة والعوام .

ث - عصر الممالك الكنعانية الامورية :

واذا مضينا مع الزمن ، نصل الى العصر البابلي القديم ، اي عصر الممالك الكنعانية الامورية خلال الالف الثاني ق.م ، وفيه قامت ممالك كثيرة في جناحي الهلال الخصيب ، كشفنا عن وثائق بعضها مثل بابل وآشور وماري وايمار والالاخ واوجاريت ، ولم نكشف عن وثائق معظمها لانها لا تزال مطمورة بين انقاض عواصمها . ومن دراستنا

لهذه الوثائق نرى أن قانون حمورابي هو أفضل مصدر يرشدنا الى اوضاع حيازة الارض في النصف الاول للالف الثاني ق.م، وأن وثائق مملكة اوجاريت تفيدنا في دراسة احوال حيازة الارض خلال الحقبة نفسها .

وحسب مفهوم ذلك العصر، لم يهمل قانون حمورابي اية ناحية من نواحي الحياة، بل وضع الاحكام لها ، واشرف حمورابي بنفسه على تطبيقها كما سنرى . لقد كان هذا القانون مرآة ذلك العصر لان فقراته قد وضعت لتعالج المشاكل القائمة ، وتصيغ لها الاحكام ، ومنها بالطبع حيازة الارض والمسائل المرتبطة بها . ويتضح من مواد هذا القانون أن الفئات التالية كانت تحوز على الارض :

١ - الجنود الذين أقطعهم الملك حقولا وبساتين يستغلونها . واذا ما وقع احدهم في الاسر وآل حقله وبستانه لشخص آخر عاد اليه الحقل والبستان بعد اخلاء سبيله (المادة ٢٧) .

ويحق لابنه أن يرث الحقل والبستان اذا تطوع للعمل في خدمة جيش الملك (المادة ٢٨) .

اما اذا كان الولد قاصرا فيخصص له نصف الحقل والبستان لتتمكن والدته من تربيته بايراد هذه الحصة . وخلاصة القول ، ان للجندي الحق في استثمار اقطاعيته ما دام في خدمة جيش الملك هو وورثته من بعده . ولا يحق له البيع (المواد ٢٩-٣٠) كما لا يحق له أن يهبها للزوجة والبنات . ومما يسترعي الانتباه أن الجندي قد سمي رايد وقد يكون ضابطا أو جنديا .

٢ - النادبات أي الراهبات اللواتي ينقطعن للعمل في المعابد ، ويحق لهن بيع اقطاعاتهن مقابل الفضة على أن يتعهد الشاري بالوفاء بالالتزامات المترتبة على الحقل من ضرائب وغيرها (المادة ٤٠) .

٣ - الافراد العاديون الذين يحق لهم تأجير أرضهم . وفي حال اهمال المستأجر للحقل عليه أن يعوض للمؤجر عن الغلال يكمية تساوي انتاج حقل الجار . وعليه أن يعيد الحقل للمالك محروثا خاليا من الاعشاب . واجرة الحقل لا تكون حصة من الغلال فقط ، بل قد تكون كمية متفق عليها بين المؤجر والمستأجر تدفع سلفا ، ولا تسترد اذا أمحل الحقل ، او جرف الفيضان المزروعات . اما اذا لم تكن قد دفعت سلفا ، وحصلت الاضرار ، يأخذ المؤجر من المستأجر نصيبا من الغلة قدره النصف او الثلث .

واذا لم يستفد المستأجر أو الفلاح من الغلال في السنة الاولى ، يحق له زراعة الحقل سنة ثانية من غير معارضة المالك ، الذي يأخذ نصيبه المتفق عليه (المواد ٤٢-٤٨) .

وفي ذلك ضيم واضح للفلاح ، الذي يستأجر بأجرة معلومة . فد لا يستطيع انتاجها من الحقل فيقع في دائرة الاستعباد .

هذه هي الفئات التي تحوز الارض في قانون حمورابي . وتنبئنا رسائل حمورابي مع ولاته ان مشاكل كثيرة كانت تنجم عن مخالفة المواطنين لهذه الاحكام . وعلى سبيل المثال نذكر برسائل سن ادينام والي مدينة لرسا لحمورابي ، الذي كان يسأله فيها الفصل في القضايا . وكان حمورابي يبت بها ، ويطبق احكام قانونه بدقة . والواقع ان حمورابي لم يكن الاوحد الذي تولى حل المشاكل بنفسه ، والزعم ولاته بالكتابة اليه في مواضيع كثيرة ، بل ايضا شمشي هدد ملك آشور - ١٨١٥ - ١٧٨٢ ق.م الذي كان يرسل الرسائل لولاته ويسألهم في قضايا كثيرة .

والحق يقال ان الشكوى المباشرة لحمورابي ، وفصله بها لا يعني اطلاقا ان العدالة قد سادت في المجتمع . فوجود الشكوى دليل على الظلم . وقد تكون المواقف مجرد دعاية ، ويؤيد وجهة نظرنا هذه بقاء طبقات معدمة في المجتمع ، وهي المساكين والمحرومون ، واستمرار سيطرة القوي على الضعيف . فحسب قانون حمورابي ينقسم المجتمع الى الطبقات التالية :

١ - - الاوائل اي طبقة الاسباد وهي حرة في تصرفاتها تأخذ ثلثي انتاج الارض وتستعبد الناس المثقلين بالديون وتستخدمهم في الارض .

٢ - - المساكين اي الطبقة غير المالكة والتي غالبا ما كانت في خدمة القصر .

٣ - - الاوراد وهم العبيد (وفي العربية الاوراد الجيش) الذين لا حقوق لهم . وقد تكونت هذه الطبقة في جزء منها من المزارعين او الفلاحين ، الذين لم يستطيعوا سداد ايجار الاراضي للمالكين فقبلوا الاستعباد ، ليفوا ديونهم ويبقوا على قيد الحياة .

والى جانب الفئات المالكة كان القصر مالكا كبيرا . وعندما نقول القصر نعني الاسرة الحاكمة وافراد حاشية الملك . وقد استخدم القصر المساكين (الموشكينم) في زراعة الارض مسخرين او مؤجرين ، كما اجر الارض ايضا للفلاحين بشروط مماثلة لشروط المالكين الآخرين .

وفي الختام اورد نموذجا من رسائل حمورابي الى ولاته ، وهي رسالة الى حاكم مدينة لرسا تتعلق بالفصل في تقسيم ارضه ، وتقول :

الى شمش شازير ومردوث ناصر يقول حمورابي في هذه القضية : لقد اعلمني (ابي هدد) المواطن ما يلي : لقد نازعني شب سن بن ابياتوم ملكية حقل ابي ، فاجتمع

شمش شازير وشيوخ القرية ونظروا في الامر ، وقرروا أن ابياتوم أبو الحمامة لا يملك الحقل ، وأن الحقل ملكنا (يعني ملك أبي هدد) . وثبتوا ذلك في وثيقة وقع عليها ابياتوم - والآن ينازعني الحمام ابن ابياتوم الملكية ، ويستولي على محصولي . وإذا كان ما قاله أبو هدد صحيحا تسلموه الحقل والمحصول . وإذا ما قيل غير صحيح يحكم الرب في القضية . يستثم من الرسالة أن أحد الطرفين كان القوي، فحاول نزع ملكية حقل من يد مالكة ، ولم ينصره الوالي ، فاشتكا الى حمورابي كما اشتكا اليه ادين نانا من أن أوراش موبليط قد وضع يده على حقله ومنعه من الوصول اليه ، بقوة رجاله الذين وضعهم فيه . فأمر حمورابي باعادة الحقل الى ادين نانا ، وابعاد أوراش موبليط ورجاله عن حقله .

وإذا تساءلنا لماذا سمح الوالي بحدوث مثل هذه التعدييات ؟ ستكون الاجابة حتما أن القوي ورجاله كانوا يسلبون الضعفاء حقولهم أمام أعين السلطة بلا مبرر ، والسلطة تفرج وتبارك ذلك .

هذه بعض ملامح الواقع الزراعي في عهد حمورابي ، وأظن أن هذه الملامح عامة في بلاد الهلال الخصيب . أما عن تشكل الاسر الاقطاعية، وظهور المالكين الكبار ، فننتعرف اليها من خلال وثائق مدينة أوجاريت التي تعود الى القرن الرابع عشر ق.م . الى عهد الملكين عمسترو ونقم هدد الثاني الذين حكما في القرن الرابع عشر ق.م . حفظت وثائق المملكة الاوجاريتية التي تعود الى القرنين الرابع والثالث عشر ق.م . في القصر الملكي ، وكانت موزعة على ثلاثة مواضع في القصر : الارشيف الغربي قرب مدخل القصر ، والارشيف الشرقي في الجناح الشرقي منه ، والارشيف المركزي في وسطه . والذي يهمنا هنا الارشيف المركزي الذي ضم الوثائق الحقوقية التي كان من بينها اضبارة السيد نوريانو الموظف الكبير في البلاط الملكي الذي لم يذكر اسم والده فبقي نسبه مجهولا . وتضم اضبارته سبعة صكوك ارث وشراء ومبادلة حقول وبيوت تمت في عهد الملك نقم هدد الثاني (القرن الرابع عشر ق.م) .

في الصك الاول تبادل نوريانو مع لايابن نملبخ الحقول ودفع زيادة مقدارها ٤٠٠ ثقل فضة لان حقله على ما يبدو أقل مساحة أو جودة . ولا ندرى هل تمت المبادلة طوعا أم قسرا . ومهما يكن الامر فان دفع الزيادة التي مقدارها ٤٠٠ ثقل فضة ، دليل على غنى نوريانو وحبه في تملك مساحات واسعة .

وفي صك ثانٍ تبادل نوريانو والملكة يزديكي الحقول من غير دفع زيادة . ليس هذا وحسب ، بل وهب الملك نقم هدد الثاني نوريانو تسعة حقول وكرمي عنب في تسعة قرى مختلفة . ولا نعرف مساحة هذه الحقول لان الصكوك الثلاثة التي ثبتت الهبة لم

تذكرها ، غير أنها على أية حال كبيرة وكثيرة ، وكان يحق لأولاده وأحفاده التمتع بها ، واستثمارها دون منازع .

ويطالبنا الصك السادس بهبة ثلاثة حقول من الملك نقم هدد الثاني الى نوريانو كان قد تنازل عن ملكيتها أخو ايمو شيني الى الملك . ولا ندري ما هو السبب الذي دفع بهذا المواطن الذي لم يذكر اسمه بل ، وصف بأنه (أخو ايمو شيني) للتنازل عن حقله للملك . والواقع أن هذه الصكوك التي حصل بموجبها نوريانو على حقول كثيرة أو قام بابدال حقلا بحقل ، تسعفنا هي وغيرها من الوثائق المشابهة في فهم المجتمع الاوجاريتي وطبيعة النظام فيه .

يقف الملك على رأس السلطة أو على رأس المجتمع ، يعاونه أفراد الاسرة المالكة ، وأفراد الحاشية ويتصرفون بموارد المملكة المتنوعة . ومن حيث الشكل تركزت في شخص الملك جميع السلطات . وفي الممارسة العملية ناط الملك بأفراد من أسرته وبالشيوخ والمتنفذين بعض الاعمال الهامة ، كما تشير الوثائق القانونية التي اكتشفت بالقصر الملكي(٥) .

ومن مطالعتنا لنماذج الصكوك التي تؤلف اضبارة نوريانو نتبين الحقائق التالية:

- ١ - يعتبر الملك وأفراد أسرته من مالكي الحقول .
- ٢ - لأفراد الحاشية حق تملك الاراضي .
- ٣ - يمتلك الافراد العاديون حقولا زراعية .
- ٤ - مبادلة الحقول وبيعها وشراؤها حق للجميع .
- ٥ - يهب الملك الحقول والكروم .
- ٦ - يرث الوارثون الشرعيون الحقول والكروم .
- ٧ - لا سقف للملكية .

هذه هي الملامح العامة للملكية الزراعية في مملكة أوجاريت ، وتتضح من الصكوك اياها أشياء أخرى نعددها فيما يلي :

كان نوريانو من الشخصيات البارزة في أوجاريت وكانت له حقول يبادلها بحقول الآخرين . وفوق ذلك وهبه الملك حقولا أخرى فزادت ملكيته الزراعية بهذه الهبة ، وما لبثت أن توسعت حينما ورث حقولا عن أخيه . وبوساطة هذين العاملين: الارث والهبة أصبح نوريانو من كبار ملاك الاراضي . فمن الناحية الشكلية لم يسلب نوريانو حقل احد ، بل وهبه الملك الحقول أو ورثها عن أخيه . ولكنه في حقيقة الامر أصبح اقطاعيا، ولا بد له من استخدام الناس في حقوله . وقد يترتب على هذا الاستخدام أشياء كثيرة ضارة ونافعة .

والواقع ان هبات ملوك أوجاريت لم تكن محدودة ، فقد وهبوا الاراضي او قل اقطعوها أناسا آخرين من الجنسين غير نوريانو اذكر منهم ، حسب الوثائق المنشورة حتى الان (راجع المصدر المذكور تحت رقم ٥) في الهوامش) الملكة (يزدكي) السيدة دلبتوم ، السيدة اخت ملكو ، السيدة خيبات شيخورتي ، المواطن بينتو ، المواطن ياريمو وآخرين . وحقيقة الامر ان اقطاع هؤلاء الناس اراضي زراعية ، قد تم بعد ان اخذها الملك من الآخرين ، كانوا يستثمرونها ، فاذا تجاوزنا حقيقة ان الملك كان يقطع الاملاك للناس بالتتالي أو بالتناوب ، نصل الى الحقيقة الثابتة ، وهي ان اقطاع الارض من الاسس الهامة للملكية في مملكة أوجاريت .

فلاقطاع الزراعي اذن ظاهرة تمتد جذورها بعيدا في أعماق التاريخ .

واذا ما انتقلنا من عصر الممالك الكنعانية الى عصر الممالك الآرامية ١٢٠٠ - ٥٣٠ ق.م لرأينا ان أنماط حيازة الحقول لم تتغير في جوهرها ، انما نشطت الاسر في استثمار الارض واختص الكثير منها بحقول عمل بها أفرادها . كما ان الملك وحاشيته امتلكوا الحقول وأقطعوها المتنفذين .

ثانيا - وسائل الانتاج وطرائقه :

٢ - تمهيد : في السطور السابقة عرضنا الى أنماط الملكية ورأينا انها على انواع: ملكية المعبد ، ملكية القصر ، ملكية الافراد ، وفيما يلي نعرض الى كيفية الانتاج وهي قضية مرتبطة بالحيازة وتملكها . ومن خلال النماذج التي سقناها رأينا ان القصر والاسرة كانا من اهم المالكين . وسوف نرى انهما الفاعلان في الانتاج ايضا .

ويلاحظ المتابع للدراسات في حضارة المشرق العربي القديمة ان هذا النوع من الابحاث قليل ، لان مادته قليلة ومتفرقة ويحتاج جمعها الى جهد وصبر وناة . ومع ذلك قام عدد من الباحثين بتسطير مقالات خاصة تناولت طبيعة الانتاج وماهيته في بعض المدن أو الممالك (مثل الالاخ وأوجاريت) أو عرضوا لها في الكتب التي تجمع البحوث في حضارة المشرق (١) . ومن خلال ذلك كله سوف نللم الاجزاء ونعطي فكرة عن كيفية الانتاج بوساطة القصر أو الاسرة . وعن الاختلاف وأوجه التقارب والتاثيرات بينهما .

يمثل القصر أو المعبد ، وتمثل الاسرة ، وحدة منتجة لا يتساوى عدد افراد كل منها . فاتباع القصر كثيرون وافراد الاسرة قلة . ويتبع ذلك عبور القرار خلال سلم موظفي القصر وضياع الوقت ، واتخاذها في الاسرة من قبل ربها . وحتى لو اتخذ الملك القرار ، فهو لا يصل مباشرة الى المنتجين . وفي جميع الاحوال يلعب انتقال الحيازة من مجموعة الى أخرى ، أو من اسرة الى اسرة دورا هاما في ذلك .

ان دور الفرد في الانتاج يرتبط ارتباطا وثيقا بعدد افراد الوحدة التي ينتمي اليها . كما ان علاقة افراد الخلية المنتجة ببعضهم تكون قوية ومتينة كلما صغر عددها . ففي الاسرة يتحاور الجميع بسهولة ويسر في امور حقولهم ، وفي الادارة تكون الاولوية للنظام ، وغالبا ما يكون الحوار بوساطة الخطابات الخطية المتبادلة . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية قد تكون المشاكل المرتبطة باستغلال الحقول غير متشابهة ، فحقول الاسرة صغيرة المساحة ونتاجها متجانس ، في حين ان حقول القصر واسعة واستغلالها متنوع . وتستغل الاسرة حقولها مباشرة ، ويستغل القصر حقوله بوساطة الوكلاء . يقرر رب الاسرة وسائط ووسائل الانتاج بينما تقرر المكاتب في القصر هذه الامور .

ب - عوامل التقارب بين الخليتين : القصر والاسرة ، اللذان هما في حقيقة الامر منفصلان ، تجمعهما بيئة واحدة ذات طابع اجتماعي واحد . ومهما كانت خلية الانتاج صغيرة ام كبيرة ، اسروية او ملكية ، تبقى الاتصالات بينهما قائمة ، تتبادل الآراء فيما بينهما ويتبادل اعضاء الخليتين الخبرات ، وينتقلون من خلية لآخرى ، فالاسرة تتكاثر وتقدم للقصر يدا عاملة منتجة ، والقصر ، بالرغم من سيادته على أتباعه ، من مصلحته تقوية اقتصاد الاسرة وحثها على الانتاج .

ويلعب الفرد والمباديات الفردية الدور الهام في خلق ظروف التقارب بين وحدتي الانتاج وتقرير ماهية النظام الذي يتبعانه . ولا يمكن ان تبقى مقومات تطوير الانتاج منخفضة او مقصورة على وحدة بعينها ، بل تستفيد منها الوحدات كلها ، وغالبا ما يكون القصر المستفيد الاول رغم ان الوحدتين تتأثران ببعضهما .

ت - تأثير القطاع الاسروي في قطاع القصر : الاسرة هي الخلية الاساسية في المجتمع ، وتكافئ افرادها بحصص متساوية ، وتوزع عليهم الطعام ، او يشترك الجميع في الطعام الواحد . وهذا ما يجري تقريبا في القصر . فالعامل يحصل على نصيبه من المحصول المشترك ويأكل مع غيره بالتقنين . ومع ذلك تبقى الخصائص الاساسية لكل وحدة انتاج متميزة ، فعدد افراد الاسرة اقل من عدد العاملين في القصر ، كما ان العلاقة بين العاملين في القصر غير شخصية يفرضها حفظ النظام ، على عكس ما يجري داخل الاسرة . ينتسب العاملون في الاسرة الى اسرة واحدة ، بينما ينتسب العاملون في القصر الى أسر كثيرة وبفعل نموذج وحدة انتاج الاسرة حدث تطور في وحدات الانتاج الاكبر ، التي يرعاها القصر ، فالفرد لم يعد يكافأ بحصة من المواد الغذائية ، بل بحصة من الحقل تساوي حصة من الانتاج ، أي (الربع) من الانتاج = (الربع) من الحقل ، ومن حقيقة ان القصر سمح بهذا النوع من الملكية الخاصة ، كان عليه اعادة النظر في امر توزيع الحقول وتغيير الاسر المستأجرة لان توزيع حقول القصر على أسر ثم رفع أيديها

عنها ووضعها تحت تصرف أسر أخرى ، ربما قوض أسس ترابط المجتمع . ولقد حدث هذا التغيير في العصر الاكدي العبلوي ، اي في النصف الثاني من الالف الثالث ق.م .

اما الانقلاب الثاني الذي حدث في النصف الاول من الالف الثاني ق.م . فنراه في نظام :

ث - الارث في قطاع القصر : تمنح ادارة القصر الفرد أجرة أو حصة اذا أتم عمله بدقة وانتان . وتطرده أو تفصله من عمله اذا تقاعس وأهمل وتختار العاملين حسب مؤهلاتهم . أما في نطاق الاسرة فالفرد منتسب أصلا لهذه الخلية الانتاجية بالولادة ، ومع الزمن تصبح له حقوق الارث واضحة لا غبار عليها . على عكس ما يجري في وحدة القصر اللهم الا فيما يخص الاتباع والخدم ، وفيما يخص ازدياد أجرهم . ومهما يكن الامر فان طبقات المجتمع الدنيا لاعتبارات القرابة أو فرص العمل الضيقة قاموا بنقل عملهم الى اولادهم . وهذه الظاهرة في الشرق لا تزال قائمة ، وتستحق الاهتمام . وقد كان لدرجة القرابة أهمية خاصة عند نقل العمل بين اتباع القصر ، بينما كان لفرص العمل أهمية عند الاسر . ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أنه حتى عندما كان الاجر مواد غذائية ، حافظ تقليد احلال الابن محل الاب في الصنعة على استمراره . لكن عندما أصبح للعامل سهم في الحقل أدى الى حلول الابن محل الاب وتوثيق ملكية الاسرة المستفيدة .

وقاد هذا الانقلاب الى تقويض وتفتيت ملكية امراء البلاط والى اضعاف قدرة القصر على سحب حق الحيازة عند انتهاء مدة العمل أو الاستخدام .

— أما الانقلاب الثالث الذي حصل في قطاع القصر بفعل تأثير الاسرة فيتمثل بالاعفاء من السخرة أو الخدمة المجانية . ففي الاسرة يعمل الجميع ويكافؤون ويرثون لكونهم من أفرادها ، أما داخل القصر فالاجر مقابل عمل أو خدمة قد يكون مادة غذائية ، وقد يسخر الناس للعمل بلا أجر . وسرعان ما تغيرت هذه الحالة وأصبح الناس يخدمون داخل القصر بأجر يدفع نقدا . ومن ثم كانت الخطوة الاخيرة الهامة وهي الفاء السخرة وهذا يعني استغلال حقول القصر من غير التعهد في الخدمة المجانية ، وقد أدى ذلك الى الضرر بمكانة القصر والى دعم الشعور بأن مالك الارض الاب قد تغيرت صفته وأصبح يدفع ضريبة بدلا من أجر يتقاضاه ، وأصبح يشعر بأنه وارث شرعي ليس عليه أن يلتزم بالخدمة في القصر .

وفي الختام بقي أن نقول أن هذا الانقلاب قد حصل في النصف الثاني من الالف الثاني ق.م .

ثالثا - بعد أن عرضنا الى تأثير الاسرة في القصر نعرض الى تأثير القصر في الاسرة وخاصة تأثيره في تقسيم الميراث أو تفتيت الملكية .

٢ - تضم الاسرة - في الاحوال العادية - عددا من الاخوة يديرون الارض ، ويستفيدون جميعا من انتاجها ، أما العاملون الذكور في القصر فينتسبون الى أسر كثيرة يحصل ربحها على سهم من أرض القصر . فأرض القصر وزعت على أسر فقلدت تلك الاسر . ومن خلال ذلك حدثت الخطوة الاولى باتجاه تثبيت الملكية وحق التملك ، واصبح الفرد مستقلا في عمله ينتج ما يريد سواء كان فردا أو كان يعمل لحساب القصر . ومن خلال ذلك ايضا نشأ نظام تقسيم الميراث ، وتفتيت الملكية . كما نراه من قانون حمورابي ومن وثائق أوجاريت خاصة .

ب - التأثير الثاني حدث في اجراءات توزيع حصص الميراث :

كان من حق كل ابن أن يرث حصة من أبيه تساوي حصة أخيه . والاولاد جميعهم متساوون بالحقوق وفي حال وفاة الوالد يحل الولد الأكبر محله في ادارة الحقول التي لا تقسم . أما اذا كان تقسيم الحقول جائزا ، فيمنح الولد الأكبر سهما من الميراث يساوي ضعف سهم أي من اخوانه . وفجأة رفع شعار « لا كبير ولا صغير » . الاولاد جميعهم متساوون . حتى في احوال الزواج . وفي حال كون الاولاد من أمين أو أكثر وفي حال تبني الوالد للاولاد ، عليه أن لا يقبل في أن تكون حصة الولد الأكبر الضعف وعليه أن يساوي بين الجميع . ويحق للاولاد بالتبني الميراث في حال عدم وجود اولاد شرعيين . والى جانب هذه البداءة قد يرث المرء اذا كان حسن السيرة والتصرف . وأول ما تنطبق هذه الحالة على الامراء ، يجزى العامل في البلاط لخدمته واطاعته وقد يحرم من الانتفاع بالارض اذا تكاسل أو فشل في القيام بواجباته . أما في الاسرة فيحق لكل فرد ذكر أن ينتفع ويرث . ومع مرور السنين تأصلت عادة التبني وسادت ظاهرة الحرمان من الميراث وأثرت على العلاقات العائلية . وخاصة عندما يتوفى الاب ويكون الاولاد من أم ثانية صفارا ، ولم تكن حصتهم محددة ، فيستأثر الكبار بحق الصغار . عندها يلجأ الصغار الى القانون أو الى الاعتماد على الذات في كسب الحقول خاصة اذا اتيح لهم العمل في البلاط .

هذا في احوال الارث اما اذا تعداه الى بيع أرض الى فرد من خارج الاسرة فينشأ عن ذلك تفتيت الملكية وتمزق الاسرة . وقد حدث هذا الشيء بتأثير من القصر حيث لا ارتباط بين أسهم الحقل والاسرة ولان الحصص تنتقل من أسرة لأخرى .

وعلى العكس من ذلك كان الوضع خارج القصر . اذ كان انتقال الملكية مكروها في

المصور الاولى . وفي بعض الاحوال اذا انتقلت الملكية بالشراء لآخر ، دخل الشاري في نقابة التجار الملكية ، وحق للملك التدخل للحفاظ على ملكية الاسر . ويمكن القول ان اشكال انتقال الملكية قد تطورت مع الزمن واخضعت للانظمة وكان نتيجتها في بعض الاحوال حرمان اسر من ملكياتها وتخصيص اسر بحقول كثيرة فنشأ الاقتطاع كما راينا في اوجاريت .

الحواشي

- (1) S. N. Kramer , Geschichte Beginnt mit Sumer (1959) P. 45-49 .
- (2) Fischer Weltgeschichte, Die Altorientalischen Riche I, vom Paleolithikum bis zu Mitte des 2. Jahr,t .
- (3) H. Hirsch, Die Inschriften der Könige von Agade, In AFO ²⁰ (1963) P. 14 - 15 .
- (4) A. Archi. Les archives de Palais Royal d' Ebla, dans Archéologie No 83 Mai 1984 , P. 36 FF.
- (5) Mission de Ras Shamra, Tome VI, le Palais Royal d' Ugarit III textes Accadiens, par J. Nougayrol (1955) .
- (6) M. Liverani, Land Tenure and Inheritance in the Ancient Near East. The interaction between palace and famly, See Tors .

* * *